



٥٦٦٦٦

شهادة من واقع جدول الجرح

في القضية رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٠٧ جرح مصر الجديدة

بعد الاطلاع على الطلب المقدم من : محرم محمد علي
بشأن إعطائه شهادة من واقع الجدول في القضية عالياه

تبين أن القضية المذكورة مقيدة ضد : مهاجر محمد علي

المدعى بالحق المدني : بدرية قسم شرطة مصر الجديدة
لأنه في يوم ١ / ١ / ٢٠٠٧

المسجون

مهاجر محمد علي

بدرية قسم شرطة مصر الجديدة

بدرية قسم شرطة مصر الجديدة

بدرية قسم شرطة مصر الجديدة

بدرية قسم شرطة مصر الجديدة

هذا وقد حررت هذه الشهادة بناء على طلب الطالب بعد تصريح السيد
الاستاذ / رئيس النيابة وبعد سداد الرسم المقرر جنيهاً وخمسة وستون
قرشاً بالقسيمة رقم ٩٥٩ ب (بها ريج) ٧٩٦ لسنة ٢٠٠٧ صور مصر الجديدة
رقم ٧٩٦ لسنة ٢٠٠٧ صور مصر الجديدة

تحريراً في ٢٠٧ / ٦ / ٢٠٠٧

موظف الجدول

قلم الصور

رئيس القلم الجنائي

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن جريمة إعطاء شيكات بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وقابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتدعطف عليه الضمانات القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة [الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨] ان ركن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب يتوافر لدي الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب [الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠ جلسة ١٩٥١/١/١٥]

لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على حافظة مستندات المدعي المدني أن المتهم أصدر له بتواريخ

١٩/١/٩٥ - ٢٢/١/٩٥

مستحوبات على بنك ~~البنك~~ فرع ~~البنك~~ ولم يتم صرفهم من البنك المسحوب عليه ~~مستحوبات~~ وكانت المحكمة تستخلص من الشيكات ~~وإفاده البنك أن المتهم أصدر للمدعي~~ أنتمنى شيكات ~~لأول مرة~~ مع علمه بذلك ومن ثم يكون المتهم قد ارتكب عمداً الفعل المسند إليه وقد ثبت الاتهام أي حقه من الشيكات ~~وإفاده البنك سنداً للجنة وعملاً بالمادة ١/٣٠٤~~ إجراءات جنائية بتعين عقابه بالمادة ١/٥٢٢ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مع الزامه بالمصاريف الجنائية عملاً بالمادة ٢١٢ إجراءات جنائية .

وحيث أنه عن الدعوي المدنية فإنه لما كانت المحكمة قد انتهت في الدعوي الجنائية بوقوع الجريمة وثبوتها في حق المتهم وكان الخطأ أساسى مشترك بين الدعويين وكان الضرر المطالب بالتعويض عنه ناشئ مباشرة عن الجريمة موضوع الدعوي الجنائية ومما لا شك فيه أنه لحق المدعي بالحق المدني إضراراً من جرأتها فتصل إليها اتصال السبب بالمسبب وكان المبلغ المطلوب مؤقناً عن الإضرار ومن ثم تقضى المحكمة للمدعي بالحق المدني بالتعويض المطلوب عملاً بالمادة ١٦٣٥ مدني مع إلزام المتهم بمصاريف الدعوي المدنية شاملة أتعاب المحاماة عملاً بالمادة ١ / ٢٢٠ إجراءات جنائية ، ١٨٧ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابياً بحبس المتهم ~~بالمدة~~ مع الشغل وكفاله ~~مالم يأت~~ جنه بإيقاف التنفيذ وإلزامه بالمصاريف الجنائية وبأن يؤدي للمدعي بالحق مبلغ ~~على~~ سبيل التعويض المدني المرفقت بمصاريف الدعوي المدنية وخمس جنيتها مقابل أتعاب المحاماه .

رئيس المحكمة

أمين السر

بنك القاهرة

الإدارة العامة للشئون القانونية

إدارة

٢٧ شارع بورسعيد - السيدة زينب

٣٩٥٩٣١٣ - ٣٩٥٩٣١٢

نوابه من جديد
في ٢٠٠٤/١٢/١٧
مجلس الجيزة
رئيس النيابة



الرئيس
مجلس الجيزة
السيد الأستاذ

انه في يوم
بناء على طلب بنك القاهرة (ش.م.م) ومركزه الرئيسي ٢٢ شارع عدلي - القاهرة - ويمثله قانونا
السيد الأستاذ / رئيس مجلس الادارة بصفته وموطنه القانوني بمصر الجديدة - القاهرة ٢٧١
شارع بورسعيد - السيدة زينب - القاهرة .

انا المحضر
السيد / رامي ريمون ميشيل لكح - المقيم ٤٧ شارع المصطفى - مصر الجديدة
مخاطبا مع / السيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية
مخاطبا مع / السيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية

وأعلنتها بالاتي

- بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٩ اصدر المعلن اليه الاول لامر بنك القاهرة فرع ثروت شيكين بنكين بملئ
٥٤٢٧٧٧٨ جم للشيك الاول ، ٥٩٩٤٠٠٠ جم للثاني مسحوبا على البنك المصرى الخليجى
الجيزة باجمالى ١١٤٢١٧٧٨ جم (احد عشر مليون واربعمئة واحد وعشرين الف وسبعمئة
ثمانية وسبعون جنيا)
وبتقديم الشيكين للبنك المسحوب عليه رضى صرف قيمته وافاد بعبارة الرصيد غير كافى مما يعنى عدم
وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين سالفى البيان .

وحيث ان فعل المعلن اليه الاول يشكل جريمة اصدار شيك بدون رصيد والمعاقب عليها بالمادتين
٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات .
وحيث ان البنك الطالب قد اصابه اضرار مادية وادبية من جراء فعل المعلن اليه الاول فأنتم
يطالب بتعويض مدنى مؤقت قدره ٢٠٠١ جم (الفين وواحد جنيا) والغرض من اختتام سيادة
المعلن اليه الثانى بصفته صاحب الحق فى تحريك الدعوى العمومية .

بناء عليه

- انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخه اعلاه الى حيث اقامة ومقر المعلن اليها واعلنتها
بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور امام محكمة مصر الجديدة الجزئية دائرة الجناح والمخالفات
الكائن مقرها بشارع مجمع محاكم مصر الجديدة شارع الحجاز مصر الجديدة الساعة الثامنة افرنكى
صباح يوم الموافق ١١ / ١ / ٢٠٠٢ لسمع المعلن اليه الاول الحكم عليهما بأقصى العقوبة
المقررة طبقا لنصى المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات لانه قد اعطى بسوء نية للبنك
الطالب شيكين موضحين تفصيلا بصدر الصحيفة لايقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب وقت استحقاقهما
وبأن يؤدى للبنك الطالب مبلغ وقدره ٢٠٠١ جم (الفين وواحد جنيا) على سبيل التعويض
المؤقت مع الزامهما بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه .
مع حفظ كافة حقوق البنك الطالب الاخرى .

محضر انتقال

انه في يوم ٢٠٠٢/١٢/١٨
مجلس الجيزة
رئيس النيابة
مخاطبا مع / السيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية
مخاطبا مع / السيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية

ولاجل اتمام
للسيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية
مخاطبا مع / السيد الأستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلم بمقر عمله بسراى النيابة بمحكمة مصر
الجديدة الجزئية

٢٧,٥٥٠ ثابت
١,٠٠٠ نسبي
١,٥٠٠ اضافي
٤,٠٠٠ طوارئ
٣٠,٤٥٠ فقط بالادارة
٤٥٠ حرمين ومسكرات
٤٥٠ تقبل بالادارة
١٤,٧٠٠ خسرات